

رؤية مستقبلية لمواجهة الآثار المترتبة على العراق من الصراع الجيوبوليتيكي في منطقة الخليج العربي⁺

أ.د. سعدون شلال ظاهر

جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

سلام مجهول

طالب الماجستير

المستخلص

لقد انطلقت هذه الدراسة من كون موضوع الصراع الجيوبوليتيكي في منطقة الخليج العربي له آثار عديدة على العراق ، بحيث أصبحت هذه الآثار من أهم القضايا الاستراتيجية التي تواجهه. وتم تحديد أسباب هذا الصراع في تلك المنطقة التي تعد من أكثر مناطق الشرق الأوسط حساسية لما تحتله من موقع جغرافي مهم ، ولما تضمه أراضيها من ثروات نفطية هائلة ، مما جعلها تتعرض الى تنافس الدول الاستعمارية منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي وحتى الوقت الحاضر . ان حيوية منطقة الخليج العربي وخطورتها في عملية الصراع بين القوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصاعدة مثل الصين وروسيا ، فضلا عن الدول الاقليمية مثل تركيا واسرائيل ، ومحاولة تلك الدول الهيمنة والسيطرة على المنطقة او ان يكون لها نفوذ مؤثر فيها ، والعمل الدائم من الولايات المتحدة بتحجيم ادوار هذه القوى كونهم لاعبين اساسيين في المنطقة والتي تعد الأكثر حيوية للقوى الكبرى اقتصاديا وجيوسياسيا ، كلها عوامل ولدت تداعيات خطيرة على المنطقة برمتها وعلى العراق بشكل خاص ، اذ أصبحت المنطقة من أكثر مناطق العالم توترا وخصوصا خلال العقود الثلاثة الاخيرة . وبينت الدراسة الخصائص الجيوبوليتيكية التي تتميز بها المنطقة والتي أصبحت على اثرها محط انظار هذه القوى ، فمنطقة الدراسة تتميز بموقع جغرافي واستراتيجي مهم اكدت عليه كل النظريات الجيوبوليتيكية القديمة والحديثة وتشرف المنطقة على اهم المضائق العالمية المتمثلة بمضيق هرمز والذي يعبر من خلاله 40% من النفط العالمي لأغلب الدول الصناعية لذا ادت الاعتبارات الجيوستراتيجية

⁺ بحث مستل من رسالة الماجستير (الآثار المترتبة على العراق من الصراع الجيوبوليتيكي في منطقة الخليج العربي)، كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة.

لمنطقة الخليج العربي دورا مهما لبناء الاستراتيجيات الدولية والاقليمية ازاءها خصوصا بعد اكتشاف النفط فيها وانسحاب بريطانيا منها عام 1971، ثم محاولة الولايات المتحدة ملأ الفراغ بعد الانسحاب البريطاني فأخذت الولايات المتحدة الامريكية تعقد الاتفاقيات الامنية مع حكام الخليج من اجل المحافظة على مصالحها المتمثلة بديمومة الحصول على مصادر الطاقة (النفط) بالدرجة الاولى وكذلك توفير البيئة الامنة لحليفاتها اسرائيل وتحجيم ادوار الدول التي تسير خارج ارادتها في حين اظهرت الدراسة ان الاستراتيجية الصينية والاستراتيجية الروسية ازاء المنطقة متشابهتان الى حد ما في التعامل مع دول المنطقة وذلك بالسعي للتقليل من الهيمنة الامريكية على المنطقة ودولها من خلال تعاون اقتصادي وتجاري مع مختلف هذه الدول وخصوصا ايران فيما اوضحت الدراسة سعي الدول الاقليمية لان يكون لها نفوذ في المنطقة مثل تركيا واسرائيل اللتين تبحثان وتحاولان ايجاد مجال حيوي لهما في هذه المنطقة .

Abstract

What justify the choice of this theme are the many effects caused by the geopolitical conflict on Iraq in that these effects became the most important strategic issues faced by Iraq

The reasons of the conflict were determined as being the importance of the region for having a critical location as well as the wealth of the region. This made the area face a lot of colonial competition since the beginning of the sixteenth century until now.

The vitality of the area and its role in the conflict among the colonial countries especially the United States, Russia and china, as well as the regional states as Turkey and Israel, and the attempt of those countries to dominate and control the region or to assure its power, all of these were factors that generated dangerous effects on the area, in general, and on Iraq, in particular, this made the area one of the most unstable areas in the region during the last three decades .

المقدمة

أن حيوية منطقة الخليج العربي وخطورتها في عملية الصراع بين القوى الكبرى والدول الصاعدة ، فضلا عن الدول الإقليمية ، ومحاولة تلك الدول الهيمنة والسيطرة على المنطقة أو أن يكون لها نفوذ مؤثر فيها ، كلها عوامل ولدت آثار خطيرة على المنطقة برمتها وعلى العراق بشكل خاص ، حيث أصبحت المنطقة من أكثر مناطق العالم توترا وخصوصا خلال العقود الأخيرة .

ولكون المناخ العام لمنطقة الدراسة متأثرا أن لم يكن متحكما به من قبل رؤى وتصورات وسلوكيات القوى الإقليمية والدولية الفاعلة فيه وأطر وهياكل الاستراتيجيات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف والتي سيكون لها دور في تحديد المشاهد المحتملة لمدى تحقق حالة الاستمرار من عدمه في العراق .

من هنا أصبحت للدراسات المستقبلية دور كبير في صياغة وتطوير ، بل انضاج الكثير من أبعاد واتجاهات الدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وبالشكل الذي يسعى الى توخي قدر من الدقة والموضوعية من قبل هذه الدراسات ، بما يساعد على اعطاء مؤشرات ومعطيات مهمة ومفيدة للعديد من الباحثين الجغرافيين والمحليين الاستراتيجيين وصناع القرار الاستراتيجي ، وتأسيسا على ما تقدم سوف تتناول مشكلة الدراسة التساؤلات التالية : -

1- ما العوامل الدافعة لاستمرار الوضع الراهن في العراق ؟

2- ما العوامل الدافعة لتحسن الوضع الراهن في العراق ؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة بأن هنالك آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية على العراق ناجمة عن الصراع الجيوبولتيكي في منطقة الخليج العربي وان لهذا الصراع آثار واضحة على مستقبل العراق الجيوبولتيكي .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحليل الآثار المترتبة على العراق والناجمة من الصراع الجيوبولتيكي في منطقة الخليج العربي ومعرفة مدى خطورتها وكيفية مواجهتها من خلال وضع الحلول المناسبة لها .

حدود الدراسة

تغطي هذه الدراسة حدود العراق السياسية المعروفة خريطة (1) اما الحدود الزمانية للدراسة فقد تمثلت بشكل خاص في محاولات استقراء المستقبل الجيوبولتيكي للآثار المترتبة على العراق من الصراع في المنطقة .

المنهجية

انطلقنا في محاولة الاجابة عن تلك الاسئلة بالاعتماد على المنهج التحليلي والمنهج التاريخي كمناهج اساسية في الجغرافيا السياسية في تحليل تلك الرؤية المستقبلية املا من التوصل الى اجابات منطقية لها .

هيكلية الدراسة

بهدف حل المشكلة والتحقق من الوجهة للوصول الى نتائج تناولت الدراسة محورين اساسيين ، المحور الاول ، العوامل الدافعة لاستمرار الوضع الراهن في العراق ، المحور الثاني ، العوامل الدافعة لتحسن الوضع الراهن في العراق .

المبحث الأول :- محاور استمرار الوضع الراهن .

المبحث الثاني :- محاور تحسن الوضع الراهن .

المبحث الأول :- محاور الاستمرار

يعتمد هذا المبحث على أفترض استمرارية الوضع الراهن في الساحة السياسية العراقية حتى المستقبل المنظور ، لاستمرار تأثير التغيرات التي تصوغ صورة الواقع الراهن ، وما يدعم هذا الافتراض يتأتى من تشبث أهم القوى السياسية على الساحة بقواعد اللعبة السياسية القائمة على التخندق الطائفية والقومية والتحالفات المرحلية المتلونة بألوان المصالح الذاتية والفئوية ، وكذلك استمرار التدخلات الدولية والأقليمية في الشأن العراقي وأن هذا الافتراض يتعلق بالكثير من الفرص الداعمة لتحقيق هذا المحور تجسدها مجموعة من المتغيرات وعلى النحو الآتي :-

أولاً :- المتغير السياسي الداعم لاستمرار الوضع القائم

ثانياً :- المتغير الاقتصادي الداعم لاستمرار الوضع القائم

ثالثاً :- المتغير الامني الداعم لاستمرار الوضع القائم

رابعاً :- المتغير الاجتماعي الداعم لاستمرار الوضع القائم

أولا :- المتغيرات السياسية الداعمة لمحور الاستمرار

ترتب على موقع العراق في رأس الخليج كمستودع عالمي نفطي من حيث الإنتاج والأحتياطي ، أن أصبحت المنطقة من أهم ساحات التوتر التي شهدتها مجال السياسات الدولية والمنافسة عليها ، خاصة بعد أنتهاء الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بمقدرات العالم الاقتصادية ، وأصبحت الخيارات الاقتصادية السياسية الموجه لسياسات الدول كعنصر مهم من عناصر استراتيجيتها ، وهذا ما أنطبق على الولايات المتحدة والقوى الإقليمية التي تعد طرفا في المنافسة الاقتصادية السياسية⁽¹⁾ .

فعلى المستوى الداخلي أخذ العراق يعتمد الى تصريف سياساته الخارجية بهامش مبدئي أقل بسبب التحجيم الذي لحق بإمكاناته ، خاصة العسكرية منها ، والحصار الاقتصادي كأسباب جعلت من قدرته على تنفيذ خطابه السياسي وطموحاته في أدنى مستوياتها ، واستمرت هذه المرحلة زمنا طويلا تغذيها المصالح والتفاعلات البيئية الدولية والإقليمية وتضييق الخناق المستمر على العراق حتى أنتهت بنهاية النظام والدولة كلها ودخول قوات الاحتلال الأمريكي التي عملت على إعادة صياغة المعادلة السياسية في العراق لخدمة مصالحها الاستراتيجية⁽²⁾ .

وبدخول القوات الأمريكية الى العراق وتغيير المعادلة السياسية فيه دخلت السياسة الخارجية للعراق مرحلة جديدة بفعل التحول السياسي الكبير وفقدان العراق لسيادته الوطنية فقد شهد الكثير من المتغيرات الداخلية والتحويلات الجذرية وكذلك بيئته الدولية والإقليمية شهدت هي الأخرى تحولات كبيرة انعكست في تعاملها مع ما يجري في العراق يمثل أحد الثوابت في سياسات تلك الدول التي وجدت نفسها في بعض الأحيان تتصرف وفق ردود أفعال قد لا تكون محسوبة أو ضمن بيئة ضاغطة بشكل كبير ، فقد تركت الهيمنة الأمريكية في منطقة الخليج العربي تأثيرا سلبيا ازاء أي دور فاعل مستقل للعراق عن هذه الهيمنة وما يترتب عليها من استراتيجية دولية متعارضة⁽³⁾ .

ولهذا عانت الدبلوماسية العراقية عموما من مشكلة التداخل عبر التوافقات بين الأطراف السياسية الفاعلة على الساحة العراقية وليس على أساس الفلسفة التي تتبناها الدولة ، الأمر الذي قاد الى الكثير من التقاطعات والمواقف المتعارضة مع بعضها انعكست على خلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب

⁽¹⁾ أحمد داوود أوغلو ، العمق الاستراتيجي لموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة فايز جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، ط1، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، 2010 ، ص47.

⁽²⁾ كوثر عباس الربيعي ، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ، مجلة دراسات دولية ، العدد44، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 2012 ، ص32.

⁽³⁾ هاني ياس الحديثي ، العراق ومحيطه العربي : دور العراق كموازن إقليمي ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد6 ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1999 ، ص62.

المصالح وتعدد مصادر القرار ، مما كان له أثر واضح في ضعف الأداء وتواضع تأثير النشاط السياسي العراقي الخارجي ، فالخطاب السياسي والتمسك لنظام الحكم هو الذي يحدد معالم السياسة الداخلية والخارجية في إطار فلسفة الدولة ورغبة الجميع في نهوض الدولة وتطورها ، فقد تتبنى الحكومة متمثلة برئيس الوزراء موقفا ما ويختلف معه رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية أو حتى رئيس البرلمان أو زعيم كتلة برلمانية ، كما حدث بشأن موضوع التصعيد الذي شهدته العلاقات الدولية العراقية السورية والدعوة الى أنشاء لجنة تحقيق دولية حول التفجيرات التي استهدفت وزارتي الخارجية والمالية في عام 2009م ، عندما تبنت كل كتلة سياسية موقفا لا يلتقي مع الآخر أو يعمل بالضد منه . كما يمكن النظر الى ما حدث قبيل وبعد انعقاد القمة العربية في الدوحة في آذار 2009م والتصريحات المتبادلة من رئاسة الجمهورية بشأن تمثيل السياسة الخارجية للبلاد التي يرى كل منهما بأنه الجهة المخولة دستوريا لهذا التمثيل ، كما أنعكس الخطاب السياسي في العراق على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فكلما ارتبكت هذه الأوضاع أو شابها القلق ظهر الارتباك في الخطاب السياسي وضعف تأثيره في المقابل وظهرت تجزئته السياسية بحسب الولاءات الحزبية والفئوية والأقليمية الذي يقود الى تجزئة القرار السياسي الموجه نحو الخارج⁽⁴⁾ .

العراق دولة واقعة تحت تأثير المنافسة وأشتداداتها في منطقة الشرق الأوسط (الخليج العربي) من أجل الحفاظ على مناطق النفوذ أو أحداث تغيرات في خريطة تلك المناطق من جهة الى جانب الاقتتال الدموي في سورية وتزايد أبعاد الصراع الدولي والأقليمي حول مصيرها خلق حالة تدهور سياسي ودمار كبير في المنطقة الأمر الذي أدى ولا يزال يؤدي الى آثار مدمرة على الحياة السياسية ومساها في العراق.

فالحياة السياسية وحراكاتها في العراق ومنذ التغيير في التاسع من نيسان عام 2003 والى الآن ، يدلل على أن الصراع السياسي بين الفرقاء السياسيين يأخذ مديات لها انعكاساتها على الواقع المجتمعي ، ما يحوله الى خطاب تحريضي قد يصل في كثير من الأحيان الى مستوى العنف .

• وفق التركيبة السياسية للقوى السياسية الكبيرة فأنها تعبر عن واقع مجتمعي معبر عنه سياسيا من خلال آليات المحاصصة السياسية وهذا يعطي للصراع السياسي امتدادا مجتمعيا تتحول فيه خطابات الاختلاف والصراع الى خطابات تحريضية لها انعكاساتها على الواقع المجتمعي وانقساماته الفئوية المعبر عنها سياسيا ، من خلال جمهور جرت عملية تتميط كبيرة لسلوكه السياسي ومواقفه المجتمعية ، تحت تأثير مضامين خطاب الصراع والخلاف السياسي ، أصبح الجمهور مستغزا ومستنفرا تحت تأثير هذا الخطاب ليتحول لديه الى تحريض وتعبئة ،

⁽⁴⁾ كوثر عباس الربيعي ، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ، مصدر سابق ، ص 7-8.

كانت لكل هذا انعكاساته على التحول الديمقراطي في العراق ، أذ تحول الصراع الى عبء على الواقع السياسي ومخاضاته وعلى الواقع المجتمعي فأصبح المتصارعون حجر عثرة في طريق التحول الديمقراطي ومعرقل لمسيرته وتطوره⁽⁵⁾ ، حتى تحول هذا الصراع الى حالة من عدم الثقة بين الفرقاء السياسيين ، فبقي هؤلاء وأولئك في حالة دائمة من الاستنزاف تصل في بعض الأحيان الى مستوى الاستنفار الدائم ، في حين يؤكد بعض المحللين السياسيين الى أن أسباب هذا الصراع واتخاذ آليات التسييط الرمزي أو المادي هو وجود الكثير من الملفات التي يتم تأجيل حسمها أو التوافق عليها أو ترحيلها الى مديات مقبلة ، مما يعطي الفرصة للبعض باستخدام كل هذا كأسلحة تحت اليد قابلة للتفجير في أي لحظة أو مثل استخدامها للمساومة السياسية لتحقيق أهداف معينة من خلال استخدامها كأداة ضغط سياسي⁽⁶⁾ .

وفي ضوء تجزئة الخطاب السياسي العراقي وعدم قدرته على ضبط مسار العملية السياسية فإن ذلك يمثل اتجاها داعما لاستمرار الوضع السياسي الراهن .

أما على المستوى الخارجي فإن حقيقة العقل العراقي وأمكاناته لا يزال مقيدا دوليا ، وأن المجال متاح أمامه وهامش الحركة السياسية للعقل المستقل محدود الى درجة كبيرة ناجمة عن معطيات وتعتيدات أقليمية ودولية في المنطقة أسهمت في تغيير حركة الدبلوماسية العراقية ، كما أن البيئة الإقليمية (منطقة الخليج العربي) ضاغطة بشدة تعيق حرية العقل الدبلوماسي العراقي نتج عنها تحفظ عربي على قبول العراق ضمن المجموعة العربية وهو تحت الاحتلال أو قبول مشروط يجعل حركة الدبلوماسية العراقية صعبة في هذا المحيط أو المنطقة مما أدى الى بطء كبير في عملية إعادة السفارات العراقية في الخارج وعودة السفارات العربية والأجنبية لممارسة نشاطاتها في العراق ، وعلى الرغم من كون النظام في العراق قبل الاحتلال كان يضع محددات أيديولوجية أعاقه الكثير من حركته الخارجية ، ولكن الهامش المبدئي في سياسات العراق الخارجية قد زال ، أما بعد الاحتلال فإن قدرته على اتخاذ قرارات سياسية خارجية مستقلة باتت غير مؤكدة بفعل تأثير تدخلات القوى الإقليمية والدولية في الشأن العراقي مع عدم استقرار الوضع الداخلي لوجود الميليشيات و العصابات و التناحر الطائفي⁽⁷⁾ .

⁽⁵⁾ سعدون شلال ظاهر ، الفهم الجغرافي للصراع السياسي ، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، مجلة البحوث الجغرافية ، مطبعة الضياء ، النجف ، العدد 18 ، السنة 2013 ، ص 95.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه ، ص 96.

⁽⁷⁾ خضير عباس عطوان ، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية ، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004 ، ص 312.

ويمكن النظر الى دوافع تركيا في سياستها المائية تجاه العراق من خلال بحثها عن دور أقليمي وذلك باستغلال الوفرة المائية التي لديها لأضعاف العراق وسوريا لغرض زيادة نفوذها والتمهيد للهيمنة الإقليمية في المنطقة ، ويمكن النظر الى علاقة العراق مع دول الجوار الإقليمي والدول العربية كعنصر داعم لاستمرار الوضع السياسي الراهن بسبب الميراث الطويل من الخلافات والأشكالات الأمنية والتي تحد من التعاون مع بعض الدول ، فهناك مشكلة الأكراد ومشاكل التركمان والحدود والمياه مع تركيا ، ومشكلة المهجرين والمهاجرين مع سوريا و تدخل في شؤونها الداخلية ومشاكل المهاجرين والعلاقات الاقتصادية مع الأردن ، والتعويضات والديون والحدود وحقوق النفط مع الكويت ، والفتاوي والانتحاريين والقاعدة مع السعودية و قطر ، والتدخلات المستمرة في الشأن الداخلي العراقي ومشكلات الحدود والمياه وحقوق النفط مع ايران ، وفي ظل الأوضاع الداخلية في العراق وتفاعلات الوضع الإقليمي المحيطة بمنطقة الخليج العربي فإن العمل على تجاوز مكامن الخلل في علاقات العراق مع جيرانه لا تبدو يسيرة ، لكونه محكوما بقيود داخلية تجعل عملية صنع القرار السياسي الخارجي معقدة بفعل تعامل بعض الأطراف السياسية ضمن الحكومة ومجلس النواب مع تلك الدول ودفاعها عن مصالحها مما يجعل التحرك العراقي في هذا المجال يمتاز بعدم التوازن بل والى التناقض في أحيان كثيرة ، كما أن التأثير الأمريكي مؤثرا أكثر من غيره في القرار السياسي الداخلي مستغلا في أغلب الأحيان تلك التناقضات مما يزيد تعقيدا ويؤدي الى استمرارها . أما الدول المؤثرة في السياسة الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان وغيرها التي تعمل للحصول على مصالح في العراق فترى أن عليها أن تتعامل مع الولايات المتحدة من منطلق أن القرار السياسي العراقي يمر عبر البوابة الأمريكية من خلال استمالة بعض الأطراف العراقية من جهة والتفاهم مع الولايات المتحدة من جهة أخرى⁽⁸⁾ ، من هنا كان من الطبيعي أن تأتي سياسة العراق الخارجية متفاعلة مع مؤثرات الصراع الدولي على الساحة في منطقة الخليج كانعكاس لما يجري في الداخل وتوصلا معه لتتكامل صورة الاستمرار بشقيها الداخلي والخارجي .

ثانيا :- المتغيرات الاقتصادية الداعمة لمحور الاستمرار

اقتصاديا وعلى المستوى الداخلي ، فإن العراق عاش خلال التسعينات من القرن الماضي حالة الحصار الشامل بآثاره السلبية الشديدة والعميقة ، مما فرض على الدولة تطبيق نظام الحصص المتمثل

⁽⁸⁾ كوثر عباس ، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ، مصدر سابق ، ص9.

بالبطاقة التموينية التي وفرت لاستهلاك الأسر العراقية سلعا غذائية أساسية لتغذية الانسان بالاعتماد بصورة رئيسة على المحاصيل الزراعية المحلية والمستوردة⁽⁹⁾ .

لكن العمل بنظام البطاقة التموينية طوال عقدين من الزمن قد رسخ ثقافة الاعتماد على الغذاء المدعوم من قبل الدولة لا سيما في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العراق لوجود نسبة كبيرة من البطالة لا زالت جهود الدولة غير قادرة على امتصاصها على الرغم من آلاف فرص العمل التي وفرتها الدولة من خلال أجهزتها الأمنية وغيرها من الوظائف الحكومية الرسمية .

وتوجد مؤشرات اقتصادية تمارس عملها بوصفها معطيات جدية لتحقيق هذا المحور ، فمنذ عام 1991 والاقتصاد العراقي يعاني من تعثر الخطوات المتتالية للحصار الاقتصادي ثم الاحتلال العسكري للعراق عام 2003 ولعل رسالة وزير خارجية أمريكا آنذاك وضحت الهدف الذي سعت إليه أمريكا كقوة عالمية مؤثرة في منطقة الخليج العربي تجاه العراق والمتمثل في (أعادة العراق الى مرحلة ما قبل الصناعة) .

كما أن ما ترتب على الاحتلال من أزاحة أركان الدولة ساهم في انهيار الوضع الاقتصادي في العراق وتعطيل النشاطات الاقتصادية في ظل غياب رؤية استراتيجية شاملة للنهوض بالواقع العراقي⁽¹⁰⁾ . ويبدو ذلك من الحقيقة التي تشير الى تواضع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج والدخل القومي للعراق في كل من القطاع الزراعي وقطاع الصناعات المحلية ، اذ لا زالت معظم الصناعات الوطنية والحكومية والخاصة غير قادرة على استعادة نشاطها السابق خاصة في ظل إزالة القيود والحدود أمام انسيابية السلع والخدمات وكذلك حرية انتقال رؤوس الأموال.

الامر الذي أفقد الحكومة القدرة على حماية القطاع الزراعي والصناعة الوطنية في ظل ظاهرة التلوث التي أصابت الماء والتربة في العراق والتي أدت الى نتائج سلبية .

أما على المستوى الخارجي فأن الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي يشكل ضرورة لا بد منها لأي بلد سواء كان هذا البلد متقدم أو نامي ، وفي حالة العراق فأن هذا الانفتاح يصبح مشكلة هيكلية تركز من التبعية الاقتصادية للخارج عندما يكون هناك أخلافاً جوهرياً في بنية التجارة الخارجية ، والعراق يعاني من هذه المشكلة ، أذ نلاحظ أن هيكل الاستيرادات يتسم بالتنوع الشديد مما يعني ذلك تواضع مساهمة الناتج المحلي في اختلال الاستيرادات ، سيما وأن هيكل الصادرات يعتمد بالدرجة الأساس على

⁹ (باسم كامل دلالي وعبد الحسين نوري الحكيم ، تحليل السياسات والبرامج المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية الرئيسية ، وزارة الزراعة ، بغداد ، 1999 ، ص13.

¹⁰ (ناظم محمد نوري الشمري ، رؤية استشرافية لمستقبل العراق ، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع

النفط ، أذ شكلت الصادرات النفطية من أجمالي الصادرات 95% وأكثر من 65% في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهذا الحال يجعل الاقتصاد العراقي متأثراً بدرجة كبيرة بالمتغيرات الاقتصادية الدولية خصوصاً ما يتعلق بالأسعار العالمية وتأثيرها على التكاليف والأسعار المحلية ومجمل النشاط الاقتصادي العراقي .

وأن هيمنة الاحتكارات الدولية على تجارة الغذاء ، تعرض الأمن الغذائي في العراق الى الخطر كما حصل عام 1994 عندما فرضت الولايات المتحدة ودول الغرب شروطاً وآليات معقدة لاستيراد الغذاء بموجب قرار مجلس الأمن 568 الذي رفض العراق تطبيقه لمدة أكثر من سنتين بسبب الإجراءات المعقدة لعمليات توريد الغذاء ، مما أدى الى تفاقم مشكلة الغذاء وأصبح الفرد العراقي يعاني من مشكلة الحصول على غذاء يمدّه بالطاقة⁽¹¹⁾ .

وفي ظل انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية فإنه يتأثر في حالة استمرار اعتماده على السوق العالمية بدرجة كبيرة في تلبية المتطلبات الاقتصادية ، بحيث يؤدي هذا الانضمام الى زيادة نسبة البطالة ، بسبب الاستغناء عن بعض العاملين في النشاطات الاقتصادية المختلفة نتيجة توجه الاقتصاد نحو الانفتاح وتحرر التجارة من القيود وزيادة الواردات من السلع الأجنبية على حساب السلع المحلية بسبب اعتمادها على السياسات التي تنتهج أساليب حماية وقائية لمدة طويلة من الزمن ، مما يؤدي ذلك الى تدهور معدلات التبادل التجاري ، ويمكن تحديد بعض الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية على القطاعات الاقتصادية في العراق وكالاتي⁽¹²⁾ :-

1. إذا ما تم تخفيض الدعم الحكومي للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي في العراق على وفق اتفاقية تحرير التجارة ، فضلاً عن المشاكل الأخرى المتمثلة بقلّة التخصيصات المالية والتقنية ومشاكل المياه والجفاف التي يعاني منها القطاع الزراعي ، الأمر الذي يؤدي الى قلّة إنتاجية هذا القطاع ومن ثمّ اتّساع الفجوة الغذائية ومن ثمّ تفاقم مشكلة الغذاء وتدهور القطاع الصناعي وارتفاع نسبة المديونية بسبب ارتفاع تكلفة السلع المستوردة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية وازدياد الكميات المستوردة .
2. أن ألغاء الدعم للقطاعات الاقتصادية ينعكس سلباً على الأنشطة الانتاجية والمشروعات الزراعية والصناعية التي تركز بصفة أساسية على أشكال الدعم المقدمة لها ، مما يعرض تلك الأنشطة لمنافسة الأسعار العالمية وهذا يؤدي ولا سيما في المدى القصير الى نقص في مستوى توظيف

¹¹ (فاهم محمد جبر السلطاني ، التوازن بين نمو السكان وإنتاج الحبوب في العراق للمدة (1977-2007) دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2011 ، ص85.

¹² (عبدالله عبد الواحد الخولاني ، الآثار الاقتصادية للأزمات في الأمصار العالمية للحبوب من 1961-2002 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص96-97.

الموارد وارتفاع معدلات البطالة بين العاملين في الأنشطة الاقتصادية مما سيلحق الضرر بها ، مما يترتب عليه عدم قدرة المنتجات المحلية من المنافسة مع المنتجات الأجنبية المشابهة لها سواء من حيث الكلفة أو من حيث النوعية .

3. كون العراق مستوردا رئيسا للسلع والبضائع الزراعية والمصنعة ، فأن ارتفاع أسعارها في السوق العالمية نتيجة لألغاء الدعم المقدم من حكومات البلدان المتقدمة لتحرير التجارة ، سيزيد من تكاليف استيراد هذه المواد ، ومن ثم ينعكس ذلك على نموها بشكل سلبي نتيجة للطابع التنافسي الذي يتمثل بقيام العراق بتحديد الأسعار المحلية على وفق الأسعار العالمية ، مما يؤدي الى خفض الأسعار المحلية الى أدنى مستوى .

4. أن تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية ، يعني ذلك بالنسبة للعراق فتح الأسواق العراقية للمنتجات الأجنبية وهذا سيؤثر سلبا على الانتاج المحلي ، لما تتميز به المنتجات الأجنبية من جودة النوعية والتدني النسبي في أسعارها فتكون في الموقع المنافس الأقوى من السلع والمنتجات المحلية وبما أن منظمة التجارة العالمية أصبحت واقعا قائما ينطوي تحت لواءها معظم دول العالم ، وتنظم من خلالها الغالبية العظمى من التجارة العالمية من السلع والخدمات ، أذ تمر من خلال المنظمة المذكورة أكثر من 90% من مجموع المبادلات التجارية العالمية من السلع والخدمات ، وعليه فأن تأثيرات العولمة* ستصل الى كافة أرجاء المعمورة ، وستلقي بظلالها على اقتصاديات البلدان بشكل عام ، لأن الارتفاع المحتمل لأسعار السلع في ظل العولمة ورفع الدعم الحكومي عنها مما ينعكس ذلك سلبا على الاقتصاد نتيجة لسد حاجات البلد بالاعتماد على الخارج وبالتالي سوف ترتفع تكلفة المواد المستوردة للأقطار النامية ومنها العراق⁽¹³⁾ .

وكمشهد آخر داعم لاستمرار الوضع الاقتصادي الراهن هو التحدي التركي المتمثل بتعرضه للأمن المائي في حوضي دجلة والفرات والتي تعد واحدة من القضايا التي ستجابه العراق في المستقبل القريب سيما وأن مقدماتها أصبحت واضحة منذ وقت ليس بالقصير وذلك بسبب سياسات تركيا المائية المتمثلة في إقامة مشروعات الري والسدود ، وهدفها من ذلك هو تخفيض تدفق مستوى مياه نهري دجلة والفرات ، مما سبب انخفاض مناسيب المياه الواردة الى العراق وسوريا اذ أن تركيا كانت قبل أن تنشأ هذه المشاريع تستخدم 10% من مياه نهر الفرات المقدرة بـ 32 مليار متر مكعب ، ألا أن انشاءها لهذه المشاريع أوصل

* العولمة :هي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الانسانية من خلا عمليات انتقال السلع ورؤوس الاموال وتقنيات الانتاج و الاشخاص و المعلومات .

¹³ (لورة باسم بشير الساعور ، دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في تقلبات اسعار محصول القمح في السوق العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد الزراعي ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص67.

نسبة احتفاظها بالماء الى 53% قابلة للزيادة ، الأمر الذي قلل من نسبة واردات العراق المائية مما تسبب بارتفاع نسبة الملوحة فيها حتى وصلت الى 1360 جزء بالمليون عند الحدود العراقية السورية وهو أمر إذا ما استمر فانه يؤدي الى جعل المياه غير صالحة للاستهلاك البشري اذا ما اختلطت بالمياه الجوفية في العراق مع ارتفاع نسب التلوث على هذا النهر⁽¹⁴⁾ .

لذا فإن تركيا تسعى من خلال سياستها المائية الى بلوغ أهدافها الاقتصادية وذلك في محاولتها الاستحواذ على أكبر كمية من مياه نهري دجلة والفرات ومقايضتها بالنفط العربي ، وتجد سياسة مقايضة المياه بالنفط حيزا كبيرا في تصريحات المسؤولين الأتراك من أجل الحصول على النفط العراقي بشكل خاص ، فقد صرح الرئيس التركي السابق* لأداعة لندن (أن العراق أن لم يصدر النفط عبر الأراضي التركية فإنه لن يكون هناك ماء للعراق).

ثالثا :- المتغيرات الامنية الداعمة لمحور الاستمرار

بداية نجد أن استمرارية المحاصصة الطائفية والحزبية الناتجة عن التنوع الاثني لسكان العراق هي أحد المشكلات الأمنية التي يمكن أن توظفها القوى الإقليمية والدولية الخارجية لتهديد الأمن الوطني العراقي وتهديد وحدته الوطنية السياسية⁽¹⁵⁾ ، خاصة في ظل ما امتازت به العملية السياسية في العراق بطغيان التوافقات والتوازنات الحزبية والطائفية وهي المحور الرئيس لما يشهده العراق من تنازعات سياسية واجتماعية ولما يعانيه المواطن العراقي من مشكلة فقدان الأمن والاستقرار⁽¹⁶⁾ ، حيث يمكن النظر الى التنوع القومي في محافظة كركوك الذي أصبح ورقة تجاذب سياسي داخلي وخارجي وجدل حول عائدة كركوك التي تطالب الأحزاب الكردية بضمها للأقليم⁽¹⁷⁾ ، فيما تتدخل تركيا في هذا الملف للمطالبة باعادة

¹⁴ (سعدون شلال ظاهر ، الجوار الجغرافي العراقي - التركي وأثره في اشكاليات العلاقات السياسية ، جريدة جامعنا ، جامعة الكوفة ، العدد 41 ، 2012 ، ص4.

* توركوت أوزال ، الرئيس التركي الذي حكم تركيا من عام 1989-1993 ثم مات مسموما ، وهو من أصل كردي عين رئيسا لوزراء تركيا قبل عام 1989 واتهم بتعاطفه مع أكراد تركيا لذلك حاول ان يجد مخرجاً سلمياً تصالحياً مع حزب العمال الكردستاني التركي pkk ، الى جانب أن يكون له بصمة في تاريخ تركيا لذلك عمل على خصخصة الاقتصاد التركي مما جعله يرتبط بعلاقات جيدة مع الغرب .

المصدر :- الموسوعة الحرة (الويكيبيديا) . www.wikipedia.com

¹⁵ (هاني ألياس الحديثي ، العراق ومحيطه العربي (دور العراق كموازن إقليمي) ، مصدر سابق ، ص77.

¹⁶ (التقرير الاستراتيجي العربي 2007 - 2008 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2008 ، ص223.

¹⁷ (خيرى عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون ، ط1 ، مطبعة البيئة ، بغداد ، 2009 ، ص81.

لوائي كركوك والموصل الى الأراضي التركية وهذا ما لمحت به الصحف التركية بعد الأحداث التي شهدتها العراق عام 2003 ، فضلا عن اتفاق الأخير مع حزب العمال الكردستاني pkk ، والذي تم بموجبه انسحاب مقاتلي هذا الحزب الى الأراضي العراقية شمالا ، وعدم مهاجمته من قبلها .

رابعاً :- المتغيرات الاجتماعية الداعمة لمحور الاستمرار

لقد أتسمت السياسة السكانية في العراق منذ بداية فرض الحصار الاقتصادي عام 1991 ، بالقصور الصحي والغذائي والخدمي والبيئي والتنظيمي ، مما انعكس سلباً في جهود الحكومة في تحسين واقع المجتمع الى حد غابت فيه قنوات الاتصال المباشرة بين مراكز رعاية الأمومة والطفولة والأسرة العراقية مما أضعف وسائل الرعاية الصحية للأسرة العراقية ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة⁽¹⁸⁾ .

يضاف الى ذلك كثرة الولادات المشوهة بسبب الأشعاعات المنبعثة من القنابل التي أقيمت على العراق خلال حروب النظام السابق مع الولايات المتحدة وحلفائها والتي كانت تحتوي مواد مشعة محرمة دولياً ، الأمر الذي دفع المواطن الى تقليل أنجابه⁽¹⁹⁾ .

وكما يمكن النظر الى هجرة العقول واستمرار ظاهرة البطالة والفساد وكثرة الأرملة والأيتام وانتشار ظواهر العولمة ودخولها المفاجئ للبيت العراقي وما تسببه من شيوخ ظاهرات مخالفة للمجتمع العراقي كأحد عوامل استمرار الوضع الاجتماعي الزاهن ما لم يكن هنالك معالجات جدية من قبل الدولة ، وارتبطت السياسة السكانية في زمن النظام السابق بالمؤثرات الخارجية أكثر من ارتباطها بالموارد المتاحة ، اذ تأثرت بالحرب العراقية الإيرانية ، وذلك بزيادة معدلات الأنجاب ، ثم تراجعت عن ذلك واستبدلت بسياسة عدم التدخل بعد عام 1990 فبعد أن كان معدل نمو السكان 3,13% للمدة من 1977-1987، متفقا مع السياسة الداعية الى رفع معدلات النمو ، أصبح 3,04% للمدة من 1987-1997 ، متأثراً بسياسة عدم التدخل أو عدم التشجيع⁽²⁰⁾ ، ولعل التلوث المائي والبيئي وانعكاساته على المجتمع العراقي من خلال انتشار الأمراض وخصوصاً الأمراض الخبيثة ، فضلاً عن التوسع على حساب المناطق الخضراء وجعلها مناطق سكنية ، الأمر الذي يزيد من ظاهرة التلوث البيئي وخصوصاً في المدن ومن ثم

¹⁸ (صلاح نعمان العاني ، النمو السكاني وسياسة التعليم وأثرها في هيكل القوى العاملة في العراق مع إشارة خاصة الى فترة الحصار الاقتصادي ، مجلة المأمون الجامعية ، العدد 6 ، السنة الثانية ، بغداد ، 2002 ، ص 9 .

¹⁹ (عباس فاضل ، دوافع نمو السكان ومستقبله في العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 52 ، بغداد ، 2000 ، ص 166 .

²⁰ (فاهم محمد جبر السلطاني ، مصدر سابق ، ص 290 .

يعد أمرا داعما لمحور استمرار الوضع الاجتماعي على ما عليه وما يعانيه من آثار سلبية يتعين على الدولة القيام بمسؤولياتها ومعالجتها .

المبحث الثاني

محاور تحسن الوضع الراهن

تقوم هذه المحاور على افتراض مفاده أن إمكانية حصول تغيير إيجابي في أداء وحركة ونمط التفاعلات والمتغيرات على الساحة العراقية في ظل الصراع في منطقة الخليج العربي من شأنه أن يفضي الى نوع من الحراك والنضوج في الحياة السياسية وفي تطوراتها مستقبلا ، اذ ستتسع دائرة الاستقرار والتطور وتضيق معها التدخلات الأجنبية تدريجيا . وهذا الافتراض يتعلق بجملة من الفرص الداعمة لتحقيق تحسين الوضع الراهن ، متمثلة بمجموعة متغيرات أهمها الآتي :-

أولاً - المتغير السياسي.

ثانياً - المتغير الاقتصادي.

ثالثاً - المتغير الأمني .

رابعا - المتغير الاجتماعي.

أولاً - المتغيرات السياسية الداعمة لمحور التحسن

على الرغم من أن كثرة القيود التي تحجم الأداء السياسي الخارجي للعراق تشكل نقطة ضعف واضحة ألا أن هذا الضعف ليس عيبا بحد ذاته ، بل أن اكتشاف مواطن الخلل يستدعي عملا دوريا من أجل وضع استراتيجية لتحديد اتجاهات سياسته الخارجية لا يستهين بالتجربة ولا يتراجع أمام الخطأ ، لأن حجم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية العراقية كبيرة جدا وتتطلب إجراءات كثيرة يمكن الإشارة الى بعضها ، الأمر الذي يعمل على تحسين أداء الدبلوماسية العراقية والاستفادة من الفرص المتاحة لها ، اذ يمكن النظر الى ذلك من خلال الاتفاق بين الأطراف السياسية في الداخل على الأهداف الأساسية ومحاولة تحقيق أجماع وطني حول أدوات السياسة الخارجية وأساليبها ، والابتعاد عن المهارات الاعلامية التي تعيق العمل الدبلوماسي ، لأن السياسة الخارجية لأي دولة يمكن أن تفلح أحيانا وتنجح أخرى تبعا لطبيعة الوضع السياسي الداخلي وصراعات القوى المتنفذة والمتغيرات الداخلية والأقليمية والدولية في المنطقة ، لذا فأن فاعلية سياسة العراق الخارجية تزداد كلما استطاعت أنماط سلوكه الخارجي احتواء

المتغيرات الكابحة واستثمار المتغيرات الداعمة في ضوء التفعيل الاستراتيجي الشامل لكل وسائل سياسته الخارجية⁽²¹⁾.

وهذا الأمر يتطلب السعي للوصول الى استراتيجية وأساليب عمل جديدة تعتمد قراءة جريئة للواقع الداخلي والبيئة الإقليمية في ظل ذلك الصراع من أجل تصويب الأخطاء التي رافقت العمل السياسي العراقي في الداخل والخارج ، وتنطلق من تأكيد وحدة القرار السياسي⁽²²⁾.

وبعد خروج العراق من الفصل السابع* ، تم اسدال الستار على أكبر المخلفات السياسية التي تركها النظام السابق ما قبل 2003 على كاهل الخريطة السياسية العراقية ، وهي في الوقت ذاته تؤثر لاختيار حقيقي للدبلوماسية العراقية في تحمل مسؤولية إدارة مقاليد القرار السياسي .

أن انتقال العراق من هذا الفصل الى الفصل السادس ، تقضي الى اعتماد مجلس الأمن الدولي طرق التفاوض والوساطة والتحقيق والتسوية القضائية ، مع تغيير في طبيعة النص من قرار الى توصيات تعد خطوة هامة في بداية لانطلاقة جديدة للمؤسسة السياسية العراقية ، من دولة مسلوقة الارادة أو السيادة الى دولة طبيعية الشكل السياسي وذات سيادة كاملة ، غير أن ذلك يضع العراق أمام جملة من التحديات التي تتطلب برامج وخطط حكومية ، ويمكن أن نستنتج هذه التحديات من خلال :-

1- خروج العراق من طائلة الفصل السابع يعني رفع الحماية الأميركية عن أموال العراق وتعريضها بوجه الدعاوى ، حيث أن اللجنة المختصة بالنظر في الدعاوى والمطالبات التعويضية من جراء غزو الكويت قد أقرت تعويض (1,5 مليون) طلب والتي تبلغ قيمتها (32,2) مليار دولار ، وهو الأمر الذي يفرض على الحكومة العراقية التحرك الجاد لحماية هذه الأموال قبل انتهاء الحماية الأميركية لها في منتصف عام 2014 .

²¹ (قحطان أحمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963 ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2008 ، ص471.

²² (علي وجيه محبوب ، سياسة العراق الخارجية بعد عام 1990 وآفاق المستقبل دراسة حالة البعد الاستراتيجي للعلاقات العراقية الأمريكية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، دراسات دولية ، العدد 51 ، بغداد ، 2003 ، ص47.

* الفصل السابع :- هو قرار أممي بدأ من عام 1990 برقم 661 وأنتهى في حزيران عام 2013 برقم 2108 وضع هذا القرار العراق وعلى مدار أكثر من عقدين من الزمن في قيومة الأمم المتحدة بعد أن جعل البلاد تحت طائلة الفصل السابع والقاضي بجعل العراق من أموال وثروات ووجود دولي وسياسي في خانة القصور السياسي جراء السياسات المنفلتة للنظام السابق والتي أفضت الى غزو الكويت وأدخل العراق في خانة العقوبات الدولية .

المصدر :- مؤسسة وطنيون الإعلامية ، قسم الدراسات والبحوث ، على الموقع الإلكتروني

<http://www.watneon.com> .

وبما أن العراق يرتبط بعلاقات سياسية جيدة مع الولايات المتحدة فبإمكان الحكومة العراقية توظيف هذا الجانب في حماية أموالها ، سيما وأن الولايات المتحدة ملزمة بمساعدة العراق في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية في ظل اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين الطرفين في عام 2009 .

2- يفرض هذا المتغير الاممي على الجانب العراقي الايفاء بالتزاماته تجاه الأسرة الدولية ومجلس الأمن فيما يتعلق بملف التعويضات واستكمال ما بقي منها في ذمته ، خصوصا وأن العراق والكويت قد توصلا الى اتفاق بشأن التعويضات العراقية للكويت والبالغة (53) مليار دولار ، كان العراق قد سدد منها (42) مليار دولار (وبقي (11 مليار دولار) سيما وأن الطرفين قد توصلا الى تفاهات مشتركة بشأن الحدود البرية والبحرية ومعالجة مشكلة الحقول النفطية المشتركة بين الجانبين ، الأمر الذي يساعد الحكومة العراقية أن يكون لها اثر فاعل في المحافل الدولية وخصوصا في المحيط الأقليمي للعراق والذي يشهد حاليا أزمة مستعصية وهي الأزمة السورية والتي وصلت امتداداتها السلبية الى العراق ومن المحتمل ان تصل الى كل الدول الإقليمية ، وفي جانب آخر داعم لمحو التحسن فأن تجاوز مبدأ المحاصصة واخراج الدبلوماسية العراقية بجعل وزارة الخارجية مستقلة تماما عن الأحزاب وبعيدة عن أي محاصصة حزبية لأي جهة كانت لكي تمثل العراق كله بل ينبغي أن يسري ذلك على كل الوزارات والمؤسسات وإعادة تأهيل الدبلوماسية العراقية بشريا باختيار الأفضل لتمثيل العراق في المحافل الدولية من حيث الكفاءة والولاء للوطن وعدم ازدواج الجنسية ، كما يمكن النظر الى سعي العراق في كسب الأصدقاء في الوسط الأقليمي والدولي دافعا آخر للتحسن باعتبار أن أمام العراق مهمات ثقيلة لا يستطيع انجازها بمفرده ، اذ يمكن النظر الى ذلك من خلال مساعدة العراق في التخلص من الديون ومن تبعات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المقيدة لحركته والتفاوض لحل مشكلة المياه والتعويضات مع جيرانه انطلاقا من مبدأ المعاملة بالمثل بهدف إعادة دور العراق في المحافل الدولية والخروج من أزمة الانحسار في علاقاته التي عانى منها لسنوات طويلة والعمل لتفعيل وتطوير العلاقات مع مختلف دول العالم وإعادة بناء أدوات التعامل مع المجتمع الدولي وقواه الفاعلة ، عبر الحوار والتفاوض والمرونة السياسية باتباع أسلوب التهذئة وعدم التصعيد وتجنب الاحتكاك وتأزيم الأوضاع والبحث عن مقترحات للتعاون الأقليمي والدولي والابتعاد عن سياسة المحاور .

وفي ظل هكذا نوايا ومدرجات فإن المستقبل القريب سيشهد وضوحا أكثر لتجاوز المدرجات السلبية بناء على مشتركات تخدم كل الأطراف⁽²³⁾ .

²³ (علي عودة العقابي ، أثر الانسحاب الأمريكي من العراق على دول الخليج العربي ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، دراسات دولية العدد 52 ، بغداد ، 2012 ، ص 20 .

فالجديد الذي يتطلع له العراق هو طي صفحة الماضي بعدما أخذ العراق يعي دوره المسؤول في المنطقة كضامن للاستقرار والأمن فيه ، من خلال استيعابه لدروس الماضي وشعوره بأهمية موقعه وموقع المنطقة ذات الموارد الاستراتيجية المهمة .

فهو الآن يعمل وفق آليات جديدة للعلاقة مع دول المنطقة من خلال معالجة الآثار المدمرة لحروب النظام الدكتاتوري السابق والظواهر السلبية في العلاقات بين العراق وبلدان الخليج العربي والاسهام الفعال في العمل المشترك بشأن القضايا التي تواجهها هذه البلدان .

ثانيا : - التغيرات الاقتصادية الداعمة لمحور التحسن

أن إعادة بناء اقتصاد العراق ومن ثم تنميته والنهوض به يكون من خلال معالجة حقيقية مشتركة لعوامل أمنه واستقراره من خلال إعادة النظر بهيكلية الإدارة العامة للدولة وأسسها الجيوبوليتيكية ، طالما أن حقيقة البناء والتنمية هي تنمية بشرية وعمليات اجتماعية بالمقام الاول و سوسيولوجية اقتصادية مادية حضارية بالمقام الثاني فلها قواعدها وشروطها الخاصة بها ، ألا أن المطالب المبدئية لهذه الاستراتيجية يمكن حصرها من خلال⁽²⁴⁾ :-

1- عدالة توزيع الثروة النفطية الوطنية على اساس عدد أفراد كل محافظة والكثافة السكانية وليس على اساس محافظة الوفرة النفطية أو الأقليم أو غير ذلك ، وهذا ما نلاحظه من خلال توزيع ميزانية كل محافظة في العراق يكون اساسها عدد سكان هذه المحافظة .

2- شفافية النظم والعمل في الإصلاحات التي تكون نابعة من الداخل وغير مسوقة من الخارج ، مع ألتسامها بالاستقلالية والوضوح ، حيث تقوم الحكومة حاليا بدعم القطاع الزراعي من خلال المبادرة الزراعية والتي أطلقتها الحكومة في عام 2008 بهدف النهوض بالواقع الزراعي ، وباعتماد جهود الهيئة العامة للبحوث الزراعية ، مما أدى الى وصول نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج الأجمالي للبلاد الى (7,6 %) بحسب آخر التقارير التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة⁽²⁵⁾ .

²⁴ (نوفل قاسم الشهوان ، اقتصاد العراق : العلاقات والمسؤوليات الإقليمية ، الرائد الأقليمي ، نشرة يصدرها مركز الدراسات

الأقليمية في جامعة الموصل ، السنة (1) ، العدد (12) ، تشرين الأول ، 2007 ، ص3.

²⁵ (وكالة أنباء الأعلام العراقي ، وزارة الزراعة تعلن عن وصول نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج الأجمالي في البلاد الى 7,6 % بتاريخ 2013/6/15 على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت) على الموقع :-

<http://www.anbaaiq.net/AuthorInfo.aspx?AuthID=2>

3- القضاء على الفساد بكل أشكاله ، من خلال إنشاء الهيئات المستقلة لمكافحة هذه الآفة التي تعززت مع الاحتلال الأمريكي للعراق .

وقد يمثل الاستثمار المشترك للتدخل في الحقول النفطية على الحدود المشتركة بين الكويت والعراق مؤشر داعم لهذا السيناريو ، سيما وأن العراق يمتلك موارد مهمة (زراعية ومعدينية) تدفع صناعته الوطنية مستقبلا ، خصوصا بعد العمل على إعادة تأهيل الهياكل والبنى الصناعية التي تم أيقافها وهيكلتها من خلال الاستفادة من رؤوس الأموال العالية التي توفرها العوائد النفطية في ظل ارتفاع الاسعار .

ثالثا - التغيرات الأمنية الداعمة لمحور التحسن :-

أمنيا وعلى المستوى الداخلي ، فقد مثل انعقاد أول مؤتمر للمصالحة الوطنية في 25 حزيران 2006 كمحاولة للخروج من التخندق الطائفي لتكون أول أولوياتها تأكيد التلاحم بين أبناء الشعب العراقي وترسخ قواعد الوحدة الوطنية وأشاعة أجواء المحبة والأنسجام بين مكوناته المختلفة ، ومعالجة الآثار التي تركها العنف والفساد المالي والإداري وتعميم روح المواطنة المخلصة للعراق تحت مسمى الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطني لمتابعة سير عملية المصالحة وتقييم مراحلها⁽²⁶⁾ .

ويمكن النظر داخليا كعنصر داعم الى المعركة ضد القاعدة وفلولها ومنهم (داعش) أن تكون فرصة مناسبة لتحقيق أهداف جدية في تحقيق الأمن والاستقرار المفقود وتوحيد شعبنا بكل أطيافه ضد عدو يهدد الجميع⁽²⁷⁾ .

أما على المستوى الخارجي ، فيمكن النظر الى جانب أمني داعم لتحقيق مبدأ التحسن من خلال الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية والتي أكدت على أهمية تعزيز الأمن المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الإرهاب في العراق والتعاون في مجالي الأمن والدفاع ومن خلال ذلك ردع التهديدات الموجهة ضد سيادة ووطن ووحدة أراضي العراق ، إذ يؤكدان أن مثل هذا التعاون يقوم على اساس الاحترام الكامل لسيادة كليهما وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ورغبة كل منهما في التوصل الى تفاهم مشترك يعزز التعاون بينهما ، ودونما أضرار بسيادة العراق على أرضه ومياهه

²⁶ (هيفاء أحمد محمد ، سداد مولود سبع ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية : المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع :-

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=606

²⁷ (عادل عبد المهدي ، العراق والخارطة السياسية الجديدة ، جريدة المواطن على الموقع :-

<http://www.almowatennews.com/index.php/2013-04-19-21-31-47/6620-2014-01-18-13-32-29.html>

وأجواءه ، وبمقتضى ما تعهد به الطرفان بصورة مشتركة كشريكين ذوي سيادة مستقلين ومتكافئين⁽²⁸⁾ ، اذ مثل الدعم التقني وتدريب القوات المسلحة العراقية ، طريقا واقعيا نلتمس منه دعما واضحا لتحقيق هذا الافتراض لمساعدة العراق على تحقيق أمنه واستقراره ومنع تفكك الدولة العراقية أو خطفها من قبل مجموعات العنف الإرهابية العابرة للدول والأقاليم ، ويمكن تصور ذلك من خلال الدعم الأمريكي والتأييد للحكومة العراقية بوجه ما يسمى بتنظيم (داعش) الإرهابي .

رابعا :- المتغيرات الاجتماعية الداعمة لمحور التحسن :-

ترتب على توفير شبكة الأمن الاجتماعي من خلال حزمة القوانين والتشريعات التي من شأنها أن توفر الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية والأعانات الاجتماعية وتحديد الأجور العليا والدنيا وتحديد سلم وفئات الرواتب و الغاء كل اشكال التمييز في الدخول والمكافئات والجوائز والمناسبات الادارية بما يضمن نزاهة وخبرة وكفاءة الجهاز الاداري الحكومي بهدف إعادة اللحمة للنسيج العراقي الى جانب رفع الحيف عن القطاعات الفقيرة وإعادة المهجرين العراقيين المنتشرين في العالم وتلبية مصالح الناس بتهيئة مستلزماتهم الحياتية كالزواج والرعاية الاجتماعية وبذل الجهد في دفع الأضرار الناشئة من الأعمال الإرهابية وأيقاف الصراعات الطائفية والسياسية والاثنية والمذهبية وهدر أموال الدولة لمحاسبة المسؤولين والمقصرين .

وفي جانب آخر داعم لمحور التحسن الاجتماعي فإن إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمية وهي ذات الاساس المهم في الوعي الشعبي الانساني ، وبما تجهز الفرد بالوسائل الصالحة لبناءه ، كما أن الأحزاب الاسلامية المهيمنة على العملية السياسية بعد عام 2003 جميعها يدعو الى الاسلام والى تحكيمه في العراق من حيث يشكل فيه المسلمين 95% من السكان اذ يمكن النظر الى طروحات بعض هذه الأحزاب ينبذ الطائفية ودعوتها الى الوحدة الاسلامية وتجاوز الخلافات المذهبية التي تتضج صورتها عند قراءة أدبيات هذه الأحزاب⁽²⁹⁾ .

ولعل أنشاء المؤسسات التي تعالج الفساد مثل (هيئة النزاهة و دائرة المفتش العام) وغيرها سيكون لها الأثر الفاعل في القضاء على هذه الآفة مما يؤدي الى تقويم عمل مؤسسات الدولة وتوفر الفرص المتكافئة للناس في المشاركة ببناء بلدهم ، كما أن التوسع في بناء المؤسسات الصحية وإعادة تأهيل

²⁸ (شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع :-

<http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1358>.

²⁹ (خليل مخيف لفته ، الأحزاب العراقية قراءة في المواقف والرؤية للمستقبل ، مركز الدراسات الدولية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد 78 ، 2005 ، ص2.

القديمة منها وفتح مراكز في الأرياف والأهتمام بهياكل البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية يؤدي كل ذلك الى النفع العام ، وينظر له كمتغير داعم لمحور التحسن.

الاستنتاجات

1. تمتع منطقة الخليج العربي بمقومات جغرافية وإمكانات اقتصادية كبيرة جعلت منها منطقة صراع دولي وإقليمي لغرض استثمار الامكانات الكبيرة وبسط النفوذ على موقع رابط لقوى عالمية جعل منه منطقة تحظى بأهمية جيوسراتيجية كبيرة ادى الى تركيز النظريات الاستراتيجية القديمة والحديثة حولها
2. المتغير الخارجي من ابرز المتغيرات التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية للمنطقة من خلال تأثير الظروف الطبيعية والبشرية على السلوك الخارجي لها
3. تعد المنطقة من اهم مناطق العالم في نظر الدول الكبرى لذلك صاغت هذه الدول استراتيجيات مختلفة تجاهها من اجل ان يكون لها موطئ قدم فيها
4. ازدادت اهتمامات القوى الدولية والإقليمية تجاه المنطقة بعد اكتشاف النفط فيها حيث اصبحت للمنطقة اهتمامات خاصة في نظر الولايات المتحدة لذلك رسمت استراتيجيتها تجاه المنطقة ودولها بعدة وجوه
5. كانت لروسيا والصين استراتيجيات تختلف عن الإستراتيجية الامريكية وذلك بالعمل على التقليل من النفوذ الامريكي على دول المنطقة بإقامة علاقات مختلفة مع دولها من خلال عقد الاتفاقيات الاقتصادية و الامنية مع دول مجلس التعاون الخليجي و العمل على دفعهم للتقارب مع (اسرائيل) من خلال تشجيعها للاتفاقيات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون و(اسرائيل) .
6. لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا في العمل على تأمين وصول مصادر الطاقة لها ولحلفائها من المنطقة

7. السماح لبعض القوى الخليجية مثل السعودية وقطر بأن تمارس ادوارا سياسية ينفذان من خلال هذه الادوار الاهداف الامريكية
8. محاولة الولايات المتحدة ربط (اسرائيل) بمحيطها الاقليمي وجعلها فاعلة فيه من اجل مساعدتها في التغلب على عقدي العزلة الاقليمية وصغر الحجم التي تتصف بهما
9. العمل الدائم من قبل الولايات المتحدة لتحجيم ادوار الدول الاقليمية المناوئة لها مثل العراق وايران وسوريا والعمل على تقويض اي نفوذ للقوى الدولية او القوى الصاعدة في المنطقة
10. تعد المنطقة من المناطق الحساسة في العالم والغير مستثمرة سياسيا
11. اصبحت المنطقة وبعد اكتشاف النفط فيها من اهم مناطق الشرق الاوسط المتوترة امنيا اذا شهدت المنطقة ثلاثة حروب مدمرة
12. نتيجة لأهمية المنطقة جيوبوليتيكا الامر الذي ادى الى تصارع القوى الدولية حولها مما ولد اثارا عديدة على المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص
13. نتيجة للصراع الجيوبولوتيكي في المنطقة فقد نتج عنه اثارا سياسية مدمرة على العراق بحيث اضحى العراق ونظامه السياسي مرتبط بشكل او بأخر بالسياسية الدولية والإقليمية في المنطقة
14. تعرض النظام السياسي في العراق الى الانقلابات العسكرية المتكررة منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة ولحد الان
15. ارتباط بعض القوى السياسية العراقية منذ الاستقلال ولحد الان بالقوى الاقليمية والدولية ومن ثم تنفيذ اجندتها من خلال هذه القوى
16. بينت الدراسة اهم الاثار المدمرة على العراق نتيجة للصراع على المنطقة والمتمثلة بالاثار السياسية والاقتصادية وأوضحت بشكل جلي الاثار السلبية في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وكذلك بينت الدراسة حجم الاثار الاجتماعية التي طالت المجتمع العراقي تمثلت بتراجع الخدمات التعليمية والصحية والفقر والبطالة
17. اظهرت الدراسة مستوى الفساد الاداري والمالي في العراق منذ بداية التسعينيات ولحد الان حتى اصبح العراق في قعر الدول ضمن التقارير التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية و كذلك وضحت الدراسة الاعداد الهائلة من الارامل والأيتام
18. بينت الدراسة هشاشة الوضع الامني الحالي نتيجة لتدخل دول الجوار في الشأن العراقي اذ اصبحت السيارات المفخخة والعبوات الناسفة تسمع في كل يوم و ايضا بينت الدراسة حجم الديون الكبيرة التي انقلت كاهل الدولة العراقية .

الكتب

1. ابو العلا ، محمد ، موقع عمان الجغرافي وعلاقتها المكانية ، مطبعة الجبلاوي ، مصر ، 1985.
2. ابو العلا ، محمود، جغرافية العالم الاسلامي واقتصادياته ، ط1، مكتبة فلاح ، الكويت ، 2000.
3. ابو مغلي ، محمد وصفي ، ايران دراسة عامة ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، 1985.
4. إدريس، محمد السعيد ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000.

5. أوغلو ، احمد داوود ، العمق الاستراتيجي لموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة فايز ثلجي وطارق عبد الجليل ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، ط1 ، 2010.

الدوريات

1. ابراهيم ، ماهر اسماعيل ، الاستراتيجية الامريكية في دول اقليم غرب افريقيا ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، مجلد (11) ، العدد (64) ، 2011.
2. ابو داوود ، عبد الرزاق سليمان ، نظرية الحدود الدولية وسياستها في شبه الجزيرة العربية ، مجلة جامعة ام القرى للعلوم التربوية والاجتماعية و الانسانية ، المجلد 15 ، العدد 2 ، الرياض ، 2003 .
3. احمد ، فاضل حاتم ، القوميات و الاقليات الدينية في ايران ، مجلة المستقبل العربي ، أيلول ، بيروت ، 1991.
4. الاسدي، يسرى محمد سامي ، الربيعي ، حاكم محسن ، الفساد المالي و الاداري و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 490 ، 2013 .
5. بن سقر ، عبد العزيز بن عثمان ، نظرة تحليلية لافق العلاقات الروسية -الخليجية ، صحيفة الشرق الاوسط بتاريخ 2007-4-15
6. الجابري ، لطيف كامل ، التحديات الاقليمية والدولية التي تواجه المشروع النووي الايراني ، دراسة جيوبولتيكية ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2008.

الرسائل والاطاريح

7. جازع، جواد صندل، قطر دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1998.
8. جاسم ، محمد عبد الرضا ، الحدود القطرية-البحرينية ، دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2009.
9. الجبوري ، محاسن محمود سلطان ، الاقتصاد الزراعي العراقي ، واقع ومتغيرات ونتائج ، تحليل كمي للمدة (1990-2011)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الزراعة والغابات ، جامعة الموصل ، 2013.
10. الجليحاوي ، باهر مردان مضخول ، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعه النهرين ، بغداد ، 2007.
11. اطلس العراق و الوطن العربي و العالم الشامل ، دار النبراس الثقافية ، بغداد ، 2010.

المؤتمرات العلمية

1. شنجار ، عبد الكريم جابر ، منظمات التنمية البشرية وأعباء الديون الخارجية في دول عربية مختارة للمدة (1982-2005)، دراسة تحليلية ، المؤتمر العلمي الاول ، الادارة والاقتصاد ، 2009.
2. الوتاري، عبد العزيز ، السياسات الدولي للطاقة واثرها في البلاد العربية (مؤتمر الطاقة العربي الاول 4-8 اذار - 1979)، الامارات العربية المتحدة ، 1979.

البيانات و الاحصاءات الرسمية

1. التقرير الاستراتيجي العربي من 2007-2008 ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2008.
2. جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للسنوات: (1998,2000,2005,2009,2013)
3. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (2010-2011)
4. دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، قسم الإحصاء و التعداد ، المجموعة الإحصائية السنوية ، 2006-2007.

الانترنت

1. مركز الخليج لسياسات التنمية ، حجم عائدات النفط في منطقة الخليج العربي ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي :
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1326:lr-&catid=51:2011-04-09-07-47-31&Itemid=364
2. سلطنة عمان ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، على الرابط التالي :
<http://www.ashamisi.net>

التقارير الرسمية

5. التقرير الاستراتيجي العربي من 2007-2008 ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2008.
6. جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للسنوات: (1998,2000,2005,2009,2013)
7. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (2010-2011)

المصادر باللغة الاجنبية

1. Bigan mossavar rahmain , Persian gulf Oil , Iran's Role fifth IIES international Conference , Tehran , November 2000.
2. Mark Gasiorowski : The new aggressiveness in Iran's foreign policy middle east policy , volxiv, N02, summer, 2007.

3. International Encyclopedia of social ,vol. 11 the macmillan company & the free, press, 68 Sciences.